المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (٢٠٨) - الجزء (٤) - السَّنة (٥٨) - رمضان ١٤٤٥هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢٠٨) - الجزء (٤) - السَّنة (٥٨) - رمضان ١٤٤٥هـ

حقوق الطبع محفوظة

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

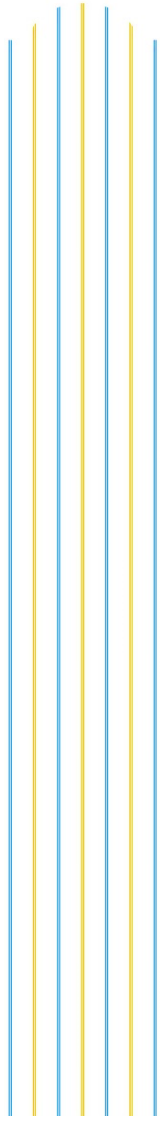

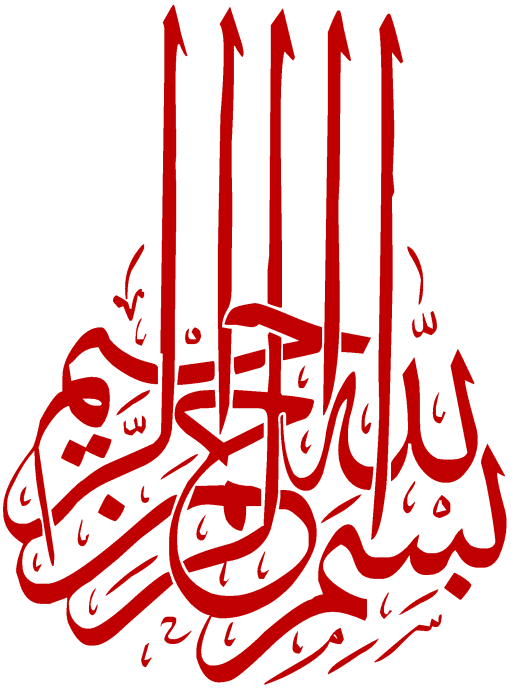
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ . د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ . د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ . د/ رمضان محمد أحمد الرويي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة الحدود الشماليَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١-	أصول الفقه والذكاء الاصطناعي - العلاقة والتأثير - د / يوسف بن هلال بن هليل السحيمي	١١
٢-	مبدأ التزام اللغة العربية في الإجراءات القضائية - دراسة تأصيلية في أنظمة المملكة العربية السعودية - أ . د / هيثم حامد المصاروة	٥٣
٣-	العوامل المؤثرة في تحقيق التزام البائع بنقل ملكية المحل التجاري وتسليمه للمشتري - دراسة مقارنة - د / حسن بن غازي بن ناجم الرحيلي	١٠٣
٤-	العرف وأثره في نظام الأحوال الشخصية - دراسة تأصيلية تطبيقية في النظام السعودي - د / مشاعل بنت نغيمش بن غازي الحربي	١٥٧
٥-	التعويض عن فوات المنفعة في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة بالنظام والقضاء السعودي - د / محمد بن صالح بن محمد العايد	٢٠٩
٦-	تنافسيّة الاقتصاد الوطني - دراسة تأصيلية تطبيقية على الاقتصاد السعودي (٢٠١٥م -٢٠٢٢م) - د / عبد القادر بن أحمد باكر الباكري	٣٠٥
٧-	أثر الائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية - دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٢م - د / فهد بن محمد بكر عابد	٣٦٧
٨-	دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق التحول الصناعي في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ د / وليد بن منور حمد الظبي	٤١١
٩-	غايات النظام الأسري في الإسلام د / فهد بن محمد بن عبد الله الخويطر	٤٦٧
١٠-	توظيف الاقتباس من القرآن الكريم في الخطاب الدعوي (خطب أبي بكر الصديق ﷺ أنموذجاً) - دراسة استقرائية تحليلية - د / هند بنت علي بن عبد الله الموسى	٥١٩

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

أثر الائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية

- دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٢م -

The Impact of Bank Credit of the Islamic Instruments of Financing on the GDP of the Kingdom of Saudi Arabia

- Econometric Study of the Period Between 2014 – 2022 -

إعداد :

د / فهد بن محمد بكر عابد

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد بكلية الأنظمة والاقتصاد بالجامعة الإسلامية

Prepared by :

Dr. Fahad bin Mohammed Bakr Abed

Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Law and Economics, Islamic Universit

Email: f-mabed@hotmail.com

استلام البحث		اعتماد البحث
A Research Receiving		A Research Approving
2023/09/07		2023/10/03

نشر البحث

A Research publication

رمضان ١٤٤٥هـ -March 2024

DOI :10.36046/2323-058-208-037

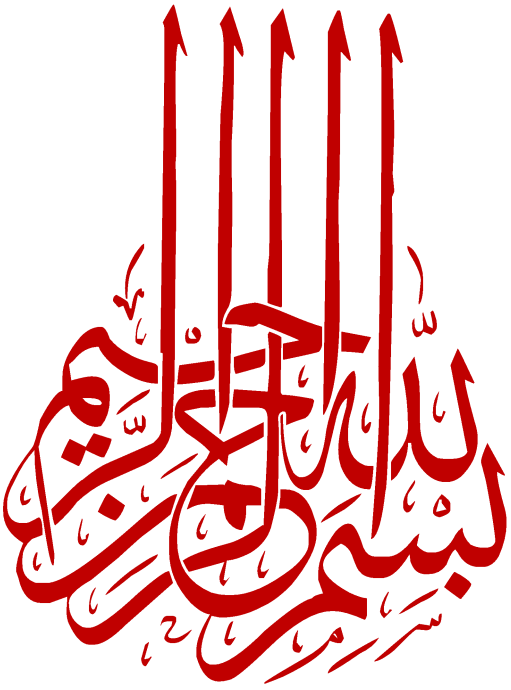
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تناول البحث قياس أثر الائتمان المصرفي بالصيغ الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة، التورق، الإيجار التمويلي) على الناتج المحلي الإجمالي السعودي، وهدفَ البحث إلى بيان الصورة المثلى التي يجب أن يكون عليها الائتمان المصرفي، وتقديم النتائج التي يمكن أخذها في الاعتبار عند رسم الخطط التي تهدف إلى تطوير السياسات التمويلية الإسلامية.

تتمثل أهمية البحث في بيان مدى تحقيق الائتمان المصرفي لدوره الاقتصادي المنشود في تعبئة الموارد والمدخرات لأغراض الاستثمارات الاقتصادية المختلفة خصوصاً الإنتاجية منها، وينعكس أثره على الاقتصاد السعودي.

استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع البحث، والمنهج التحليلي عن طريق جمع البيانات الكمية وتصنيفها وتحليلها وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي Eveiws12.

توصَّل البحث إلى عدة نتائج منها: أنَّ الائتمان المصرفي بصيغ التورُّق ثم المرابحة ثم الإيجار التمويلي احتلت المراتب الأولى كأعلى نسب تدفق ائتمانية مقارنة بباقي الصيغ الأخرى، بينما أظهرت نتائج النموذج المقدر أنَّ لهذه الصيغ تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وقد يُعزى سبب ذلك إلى رؤية المصرف التجارية، ورغبته في تحقيق أعلى قدر من الأرباح، واستخدام التمويلات الأقل مخاطرة دون النظر إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الصيغ. كما تُشير النتائج إلى أنَّ تحويل صيغ التمويلات الربوية إلى إسلامية قد يؤدي ذلك إلى إجازتها الشرعية من جانب، ولكن من جانب آخر قد تتكبَّل هذه الصيغ العديد من المخاطر العالية والتأثيرات السلبية على النشاط الاقتصادي، وإذ تُوصي هذه الدراسة الباحثين إلى ابتكار صيغ تمويل إسلامية جديدة ومستقلة من حيث التأصيل والمنهج عما هو واقع حاليًا.

الكلمات المفتاحية: (الائتمان المصرفي، المرابحة، المشاركة، المضاربة، التورُّق، الناتج المحلي).

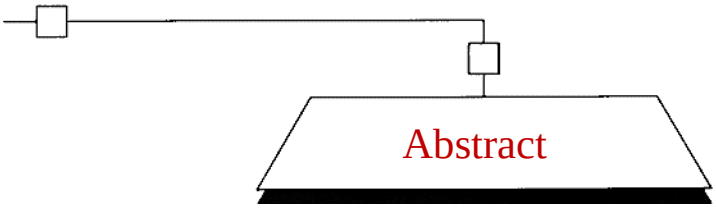

The research dealt with measuring the impact of bank credit of the Islamic instruments of financing: (Murābaḥa, Muḍāraba, Mushārka, Tawarruq, Financial Lease) on Saudi GDP. The research aimed to show the optimal picture that bank credit should be, and a presentation of the results that can be taken into account when drawing plans aimed at developing Islamic financing policies.

The importance of research is to show the extent to which bank credit has achieved its desired economic role in mobilizing resources and savings for various economic investments, especially in production, whose impact will reflect on the Saudi economy.

The research used the descriptive method to describe the phenomenon in question, and the analytical method by collecting, classifying and analyzing quantitative data according to the multiple linear regression model using the statistical program (Eveiws 12).

The research reached several results, including: that bank credit in form of Tawarruq, followed by Murābaḥa and then Financial Lease ranked first as the highest credit flow rates compared to other instruments, while the results of the estimated model showed that these formulas have a negative impact on GDP, and this may be attributed to the bank's commercial vision, its desire to achieve the highest amount of profits, and the use of less risky financing instrument without considering the economic implications of these instruments. The results also indicate that converting usurious financing instruments to Islamic may lead to their legalization on the one hand, but on the other hand, these formulas may be shackled by many high risks and negative effects on economic activity, and this study recommends researchers to invent new and independent Islamic financing instruments in terms of origination and approach away from what is currently in place.

Keywords: (bank credit, Murābaḥa, mushārka, Mudāraba, Tawarruq, GDP).

المقدِّمة

تمهيد:

تقوم البنوك بدور حيوي في النشاط الاقتصادي من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به من جمع المدخرات وقبولها في صورة ودائع لآجال مختلفة وأوعية ادخارية متنوعة من جهة، وقيام البنوك بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية تستفيد منها جميع القطاعات الاقتصادية؛ لتمويل عملياتها المتعددة من جهة أخرى. والمتتبع للآثار المترتبة على منح الائتمان المصرفي على جميع القطاعات الاقتصادية يجد بأنَّ هذه الآثار مترابطة ومتداخلة بدرجة كبيرة، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المحلي.

يُقصد بمفهوم النظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان، وعُرِّف بأنه: "مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان. والسلطة المسؤولة عن سياساته النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة"(١). ويقصد بهذا التعريف أن النظام المصرفي هو ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، الذي

(١) هدى زمولي وآخرون، "مكانة البنوك وتغيير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية". *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال مج٤ العدد٢* ، (٢٠٢١): ٢٦٩.

يتم من خلاله تدفق الأموال والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي، والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين. وحيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وعوائدها، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصرف على اعتبار أنَّ المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة، إلا أنَّ محفظة الائتمان بشكل خاص تحتل موقعًا هامًّا ضمن بنود المركز المالي، وتنبع أهمية الائتمان المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

ويظهر دور البنوك من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متنوعة ومتعددة عبر الوساطة المالية من خلال جذب رؤوس الأموال وتعبئة المدخرات من الأفراد الذي لديهم فائض مالي، ومن ثمَّ توزيعها على الاستثمارات المختلفة للأفراد الذين لديهم عجز مالي. وبذلك تمثل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية وذات أهمية عالية في بناء الاقتصاد في أي دولة، إذ أنَّ القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطوير الاقتصادي؛ ذلك لأنه الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويُعطي القطاع المصرفي مؤشرًا رئيسًا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة. ونظرًا لسعي الدول نحو تحقيق التوازن الاقتصادي والاستدامة في جميع قطاعاتها على حد سواء كان لا بُدَّ من دراسة السُبل الكفيلة بدعم وتحقيق هذه الغاية، من خلال دراسة أثر القطاع المصرفي كأحد الوسائل الأساسية التي تنظم الدورة الاقتصادية ومعيار لقياس مدى انتعاش أو كساد النشاط الاقتصادي.

والائتمان المصرفي السعودي يتسم بصفات مميزة من عِدَّة جوانب عامة، القوة الإدارية، الخبرات، الشمول، التنويع، التطوير، البعد الاجتماعي والمالي، وانخفاض

نسب التعثر (عدم سداد التمويل)، وغيرها من الجوانب التي تزيد من تحقيق المصارف لأهدافها الحقيقية(١). وبسبب هذه المميزات العامة للائتمان المصرفي السعودي ولمعرفة مدى تأثيره بشكل دقيق كان لا بُدَّ من دراسة أثر ائتمان المصرفية الإسلامية على الاقتصاد السعودي بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

❁ مشكلة البحث:

تقوم المملكة العربية السعودية بدور ريادي في مجال الصيرفة الإسلامية على المستوى العربي والعالمي، وأنَّ ٥٠% من أصول القطاع المصرفي السعودي متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتمثل المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فيها حوالي ٢٠% من إجمالي المنتجات المصرفية الإسلامية على مستوى العالم(٢). فهل هناك مردود مرضي عن أداء المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية: -

١-هل هناك تأثير معنوي للائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي؟

٢-في حال وجود تأثير، ما درجة هذا التأثير وفق النماذج القياسية؟

٣-ما هو المأمول من المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟

---

(١) نوف بنت فراج العجران. "أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية". *دراسات اقتصادية مجلد*، ع١٥، (٢٠٠٩م): ٩٦.

(٢) هيئة التحرير. "القطاع المصرفي السعودي ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي". *مجلة اتحاد المصارف العربية* ٤٣١، (٢٠١٦م): ٢٤.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح الأثر الذي يتركه الائتمان المصرفي الإسلامي على الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال:

أ- بيان الصورة المثلى التي يجب أن يكون عليها الائتمان المصرفي الإسلامي من خلال الاعتماد على نموذج قياسي.

ب- تقديم النتائج التي يمكن أخذها في الاعتبار عند رسم الخطط التي تهدف إلى تطوير السياسات التمويلية.

ج- بيان أثر تحويل بعض الصيغ الربوية إلى إسلامية على النشاط الاقتصادي، ومدى الحاجة إلى وجود صيغ إسلامية من حيث الأصل والمنهج.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في بيان تحقيق ائتمان المصرفية الإسلامية لدورها الاقتصادي المنشود في تعبئة الموارد والمدخرات لأغراض الاستثمارات الاقتصادية المختلفة خصوصاً الإنتاجية منها، ما يؤدي إلى زيادة معدَّل النمو الاقتصادي من ناحية، وإلى معالجة أزمات الاقتصاد من ناحية أخرى. وأيضا ما يخلص له البحث من نتائج وتوصيات يمكن أن تُعين أصحاب القرارات والباحثين والمهتمين بهذا المجال، ولما يتطرق له من جوانب لها مردود اقتصادي. إضافة لنتائج تحليل بيانات ائتمان المصرفية الإسلامية مع بيانات الناتج المحلي الإجمالي واختبار النماذج ومقارنة النتائج المستخلصة.

مجتمع البحث وعينته:

يتعلق هذا البحث بمؤشر اقتصادي مهم وهو الناتج المحلي الإجمالي، فهو عينة الدراسة التي تمثل مجتمع المؤشرات الاقتصادية السعودية. كما تتعلق بالإطار الزمني (٢٠١٤-٢٠٢٢م) كعينة من تاريخ الاقتصاد السعودي. وتم تطبيق الدراسة على خمس متغيرات من صيغ التمويل الإسلامي هي: المرابحة والمشاركة والمضاربة والتورق والإيجار التمويلي. أما مصدر البيانات الرئيس فهو الإحصاءات السنوية الصادرة عن

البنك المركزي السعودي على الموقع الالكتروني: www. sama. gov. sa.

❁ حدود البحث:

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: خلال الفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٢م.

من أهم محددات البحث النطاق الزمني، حيث تم جمع البيانات حول متغيرات الدراسة عن الفترة الممتدة من ٢٠١٤م وحتى ٢٠٢٢م، حيث لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات تتعلق بالائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامية لفترة ما قبل ٢٠١٤م، فتم الاكتفاء بهذه البيانات، على أنه سيتم إجراء النموذج القياسي لهذه البيانات بشكل ربع سنوي؛ ليشتمل بذلك النموذج على ٣٦ مشاهدة؛ للخروج بنتائج أكثر دقة.

❁ فروض البحث:

للتحقق من سلامة أهداف البحث يقوم الباحث باختبار الفرضيات الآتية:

١-الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.

وهذه الفرضية يمكن فهما على أنها مجموعة من العلاقات، وذلك على النحو التالي:

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بصيغة المرابحة على الناتج المحلي الإجمالي.

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بصيغة المشاركة على الناتج المحلي الإجمالي.

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بصيغة المضاربة على الناتج المحلي الإجمالي.

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بصيغة التورق على الناتج المحلي الإجمالي.

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي بصيغة الإيجار التمويلي على الناتج المحلي الإجمالي.

❁ منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع البحث، والمنهج التحليلي عن طريق جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها بطريقة نموذج الانحدار الخطي المتعدد؛ للتنبؤ والوصول إلى نتائج يتم تحليلها وصفيًا لكي تقبل الفروض أو ترفضها. واعتمد البحث في جمع بيانات الدراسة القياسية على التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

كما ستتم إجراءات البحث وفق الآتي:

العرض البياني للبيانات (الرسم البياني)، استخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد، استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، اختبار شرط السكون (الثبات) في السلسلة الزمنية المدروسة عبر الزمن، اختبار دالة الارتباط الذاتي، صياغة النموذج القياسي، تقييم النموذج وفق المعيار القياسي، وسيتم التحليل عبر البرنامج الإحصائي EViews12 لمتغيرات البحث والتي تتكون من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والعديد من المتغيرات المستقلة للنموذج كما يلي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، التورق، الإيجار التمويلي.

❁ مصطلحات البحث:

الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي لبلد معين خلال فترة زمنية معنية، عادة ما تكون سنة(١).

(١) محمود حمدان العصيمي، وأحمد سعيد بامخرمة. "المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي". (ط٢، جدة: مطابع الصالح، ٢٠٠٦م): ١٣.

المرابحة: هي بيع المؤسسة إلى عميلها سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة في الوعد(١).

المضاربة: اتفاق بين المصرف والعميل، يُقدم المصرف رأس المال ويُسمى (صاحب المال)، ويُقدم العميل جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويُسمى صاحب الجهد (المضارب) والربح بينهما على ما يتفقان(٢).

المشاركة: تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة؛ من أجل إنشاء مشروع جديد، أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يُصبح كل واحد منهما متملكًا حصة في رأس المال بصفته، ثابتة أو متناقصة، ومستحقًا لنصيبه من الأرباح، وتُقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال(٣).

التورق: شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى غير من اشتُريت منه؛ للحصول على النقد بثمن حال(٤).

الإيجار التمويلي: عقد يقوم فيه المؤجر (الممول) بإيجار أصل رأسمالي على المستأجر بحيث يتملك المستأجر منفعة الأصل طيلة مدة الإجارة مقابل دفعات إيجارية دورية، مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل وحتى نهاية العقد، ويكون للمستأجر

---

(١) عبدالملك صالح آل فريان. "أحكام التمويل المصرفي المشترك". (ط١، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ٢٠١٤م): ٤٠٨.

(٢) أكرم علي محمد يوسف. "تأصيل المضاربة المصرفية". *مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا* ٦ ، (٢٠١٧م): ١٠٠.

(٣) صالح الصالحي، ونوال بن عمار. "الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة: دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري". *مجلة الباحث* ٢ ، (٢٠٠٣م): ٥٢.

(٤) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. "المعايير الشرعية". البحرين، (٢٠١٤م): ٤٩٤.

حق تملك الأصل عند نهاية مدة الإيجار، على أن تكون دفعات الإجارة قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدد(١).

❖ الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة ضمن موضوع الائتمان المصرفي وصيغ التمويل الإسلامية وأثرها عدد من المتغيرات الاقتصادية، وكان من أهمها:

الدراسة الأولى: أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية(٢).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان الممنوح من البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وذلك عن طريق بناء واختبار نموذج قياسي مكون من دالة الإنتاج كوب دوغلاس معدلة بإضافة الائتمان المصرفي إليها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين إجمالي الناج المحلي غير النفطي والمتغيرات المستقلة، مما يعني أن المتغيرات لا تتباعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل.

ويختلف بحثي عن هذه الدراسة بتحديد صيغ التمويل الإسلامي من بين كافة الصيغ التمويلية في قياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية.

الدراسة الثانية: أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي دليل من

---

(١) يوسف بن عبدالله الشبيلي. "التأجير التمويلي: دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي". *مجلة الجمعية الفقهية السعودية* ١١، (٢٠١١م): ١٤٦.

(٢) نوف بنت فراج العجران. "أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية". دراسات اقتصادية مج٨، ع١٥، (٢٠٠٩م): ٩٥ – ١٠٠.

الاقتصاد السعودي(١).

هدفت الدراسة إلى تحديد الأثر الكمي المحتمل للائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف السعودية على الناتج السعودي المحلي الإجمالي وعلى مساهمات القطاعات الاقتصادية في ذلك الناتج بشكل فردي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الكهرباء والماء والغاز وكذلك قطاع النقل والاتصالات على الناتج المحلي الإجمالي بخلاف بقية القطاعات.

ويختلف بحثي عن هذه الدراسة بتحديد صيغ التمويل الإسلامي من بين كافة الصيغ التمويلية في قياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية.

الدراسة الثالثة: قياس أثر الائتمان المصرفي في الأنشطة الإنشائية والصناعية والتجارية على النمو الاقتصادي السعودي: دراسة تطبيقية(٢).

هدفت الدراسة إلى اختبار وقياس العلاقة التوازنية طويلة المدى بين الائتمان المصرفي في البناء والأنشطة الصناعية والتجارية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وأظهرت النتائج وجود أربع معادلات تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. وأظهرت النتائج التجريبية أن التغير في معدل نمو الائتمان المصرفي في نشاط البناء على المدى الطويل بنسبة ١% يؤدي إلى تغير إيجابي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٣,٩٩%. كما أظهرت النتائج التجريبية أن تغير

---

(١) أسامة عزمي سلام. "أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي دليل من الاقتصاد السعودي". *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية* مج٢٠، ع١، (٢٠١٩م): ٢٣٧ – ٢٤٨.

(٢) أحمد محمد سلامة شمعون. "قياس أثر الائتمان المصرفي في الأنشطة الإنشائية والصناعية والتجارية على النمو الاقتصادي السعودي: دراسة تطبيقية". *مجلة عجمان للدراسات والبحوث* مج٢١، ع١، (٢٠٢٢م): ١ – ٢٣.

معدل نمو الائتمان المصرفي في النشاط الصناعي والإنتاجي على المدى الطويل بنسبة ١% يؤدي إلى تغير إيجابي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٠,٥١%. كما أظهرت النتائج التجريبية أن التغير في معدل نمو الائتمان المصرفي في النشاط التجاري على المدى الطويل بنسبة ١% يؤدي إلى تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٤,٥٢%.

ويختلف بحثي عن هذه الدراسة بتحديد صيغ التمويل الإسلامي من بين كافة الصيغ التمويلية في قياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية.

الدراسة الرابعة: أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٥م(١).

هدفت الدراسة إلى توضيح الأثر الذي يتركه الائتمان المصرفي على الاقتصاد السوداني من خلال التعرف على جوانب منع الائتمان المصرفي من حيث النوع أو الصيغ الإسلامية والقطاعات الاقتصادية. وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها: أن الائتمان بصيغة المرابحة يحتل المرتبة الأولى كأعلى تدفق ائتمان مقارنة بباقي الصيغ الأخرى وأقلها تأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي، وأن مخرجات النموذج القياسي تبين أن صيغة السلم أكثر الصيغ تأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي.

وتتفق هذه الدراسة مع بحثي في قياس أثر الائتمان المصرفي بالصيغ الإسلامية على الناتج المحلي، لكن الاختلاف بينهما في محل الدراسة، حيث إنها تتناول الاقتصاد السوداني.

الدراسة الخامسة: أثر صيغ التمويل الإسلامي على أداء الاقتصاد السوداني في

---

(١) الشاذلي إبراهيم حامد الماحي، وعصام الدين عبد الوهاب بوب. "أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٥م". (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم (٢٠١٧م).

الفترة ١٩٩٤م – ٢٠١٣م(١).

هدفت الدراسة إلى معرفة نوع ومستوى العلاقة التي تربط بين صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم) ومؤشرات أداء الاقتصاد السوداني (حجم الناتج الإجمالي المحلي، إجمالي الإيرادات الكلية، حجم الإنفاق على مشروعات التنمية القومية، العرض الكلي للنقود) للفترة (١٩٩٤-٢٠١٣م). وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء الاقتصاد السوداني علاقة إيجابية تتفاوت في درجة قوتها حيث كانت طردية بمعدل ٤٢% مع متغير العرض الكلي للنقود و٨٦% مع متغير الإيرادات الكلية و٩٢% مع متغير الأموال المنفقة على مشروعات التنمية الاقتصادية و٩٦% مع متغير الناتج المحلي الإجمالي.

وتتفق هذه الدراسة مع بحثي في قياس أثر الائتمان المصرفي بالصيغ الإسلامية على الناتج المحلي، لكن الاختلاف بينهما في محل الدراسة، حيث إنها تتناول الاقتصاد السوداني.

الدراسة السادسة: أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨ باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)(٢).

---

(١) إبراهيم علي جماع الباشا، ومحمد سر الختم أحمد. "أثر صيغ التمويل الإسلامي على أداء الاقتصاد السوداني في الفترة ١٩٩٤م – ٢٠١٣م". رسالة دكتوراه. جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، (٢٠١٦م).

(٢) عبد الكريم بريشي، ومحمد بلوافي. "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨ باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)". *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية* مج٢١، ع٢، (٢٠٢٠):
=

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان، باستخدام مشاهدات سنوية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨. يعتمد هذا التحليل على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL. بالإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات بالاعتماد على اختبار تودا-ياماموتو.

وتوصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل. أما بالنسبة للمحددات الأخرى فتأثيرها سلبي على النمو عدا الاستثمار المحلي. علاوة على ذلك تظهر النتائج وجود علاقة سببية في اتجاهين بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وهذا يدعم فرضية الاعتماد المتبادل، وعلاقة سببية ثلاثية متبادلة بين التمويل المصرفي والاستثمار والمحلي والنمو الاقتصادي. يعبر معامل تصحيح الخطأ المقدرة بـ ١٢٥% على سرعة التكيف نحو إعادة التوازن على المدى الطويل.

وتتفق هذه الدراسة مع بحثي في قياس أثر الائتمان المصرفي بالصيغ الإسلامية على الناتج المحلي، لكن الاختلاف بينهما في محل الدراسة، حيث تتناول الاقتصاد السوداني.

تقسيم البحث:

١-يستهل البحث بالإطار المنهجي، والذي يشتمل على مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده ومنهجيته والدراسات السابقة.

٢-مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته ودوره في التنمية الاقتصادية.

٣-أهمية التمويل الإسلامي وكفاءته.

٤-الدراسة القياسية.

=

٤٥٣ - ٤٧٠.

٥-خاتمة البحث: وتشتمل على نتائج الفروض، النتائج والتوصيات، المراجع.

مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته ودوره في التنمية الاقتصادية

١ -مفهوم الائتمان المصرفي:

إنَّ أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، وقد وردت عدة تعاريف للائتمان، فمنهم من عرَّفه بأنه عبارة عن سلسلة واضحة نسبياً لأنشطة تتضمن الحصول على القرض والتي تقود إلى نجاح أو عدم نجاح استرداد القرض. ومنهم من عرَّفه بأنه: الثقة التي يوليها المصرف إلى شخص ما طبيعياً كان أم معنوياً بحيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته. وعرَّفه ثالث بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحته مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، على أن يتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه(١).

ويُعرّف الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد المال في حال توقف العميل عن السداد(٢).

ويمكن أن نخلص من التعريفات السابقة إلى أنَّ المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات. كما يمكن أن

---

(١) علي عبد الله أحمد شاهين. "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، دراسة تحليلية تطبيقية". (٢٠١٠م): ٨.

(٢) سيف هشام صباح الفخري. "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية". رسالة ماجستير، جامعة حلب (٢٠٠٩م): ١.

يُطلق الائتمان المصرفي الإسلامي على أنه نوع من التمويلات المصرفية التي تُقدم للمستثمرين والعملاء في شكل صيغة من الصيغ الإسلامية المصرفية كالمرابحة، أو المضاربة أو السلم، أو التورق.

٢ -أهمية الائتمان المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية :

إنَّ أهمية الائتمان المصرفي تظهر من خلال ضرورة وأهمية توفير رأس المال الواجب توفره للعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية، كما أن هذه الأهمية مرتبطة ببناء المشروعات والأنشطة الاقتصادية التي تقوم عليها القاعدة الإنتاجية للتنمية، فمهما بلغ التخطيط الاقتصادي من دقة وانضباط في مراحله، ومهما كانت الاستراتيجيات التي تم اتخاذها في عمليات التنمية لابد لها من توفير التمويل اللازم وفي الوقت المناسب.

إنَّ النظام المصرفي السليم يسهم في النمو الاقتصادي عن طريق ضخ الموارد المالية في الاقتصاد، ولا سيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية. ويُعد القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية من القطاعات المهمة والمؤثرة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني؛ نظراً لما تشكله السياسات النقدية والمالية الناجحة والمتطورة من استقرار مالي ومصرفي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١)، ويمثل الجهاز المصرفي حجر الأساس في العملية التنموية من خلال وظيفته الرئيسة كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض، ومن ثم تحويلها وتغذية القطاعات الاقتصادية ذات العجز، وهو من هذا المنطلق يحقق هدفين رئيسين هما: المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من جهة، وتحقيق الأرباح التي هي ضرورية لاستمرار عمل الجهاز المصرفي

(١) هيئة التحرير. "القطاع المصرفي السعودي ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي". *مجلة اتحاد المصارف العربية* ع٤٣١، (٢٠١٦م): ١٨.

من جهة أخرى(١).

إنَّ قدرة المصارف على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند إلى حد كبير إلى درجة تطور وفعالية النظام المصرفي، خصوصًا المصارف التجارية ومدى انسجامها مع متطلبات الرؤية الاقتصادية للجهات المسؤولة. ومن جهة أخرى تشير مؤشرات النظام المصرفي في المملكة إلى متانة وقوة أدائه(٢)؛ حيث لا يزال يسجل أعلى معدلات الأداء وفقاً للمعايير الدولية. كذلك فقد زادت المصارف من إدخال التقنية المصرفية في أعمالها مما رسع الوعي المصرفي لدى الجمهور، وساهم في انخفاض النقد المتداول خارج النظام المصرفي إلى أدنى مستوى له. ومن جانب آخر كان لحصول المملكة على درجة تصنيف متقدمة من أكبر مؤسسات التصنيف العالمية دور في استمرار تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، ويُعدُّ الائتمان المصرفي من الأنشطة الرئيسة للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية والتي تحقق من خلاله معظم أرباحها، ويأتي الجزء الأكبر من هذه الأرباح من تقديم التمويلات للمستثمرين بعدة طرق مختلفة.

أهمية التمويل الإسلامي وكفاءته

١ -أهمية التمويل الإسلامي:

الهدف من التمويل في الأساس هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية، وهي

---

(١) محمد عبد الحليم عمر. "أزمة الائتمان المصرفي: رؤية إسلامية". سلسلة المنتدى الاقتصادي – اللقاء السابع والثامن: الائتمان المصرفي والقروض المصرفية والحل، القاهرة: مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر (٢٠٠٢م): ٩٢.

(٢) أسامة عزمي سلام. "أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي دليل من الاقتصاد السعودي". *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية* مج٢٠، ع١، (٢٠١٩م): ٢٣٩.

الخطوة الأولى نحو تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. ولو كان الأفراد يملكون المال اللازم لإتمام هذه الأنشطة لما كان هناك مبرر للتمويل. وإنما تنشأ الحاجة للتمويل إذا وُجدت مبادلة نافعة لكنها متوقفة بسبب غياب المال اللازم لإتمامها. فالتمويل في هذه الحالة يُحقق قيمة مضافة للاقتصاد؛ لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع لم يكن من الممكن إتمامه لولا وجود التمويل.

والتمويل الإسلامي يضع التمويل في مكانه الطبيعي، وهو أن يكون خادمًا وتابعًا للمبادلات الحقيقية. ولهذا نجد أنَّ جميع أساليب التمويل الربحي في الشريعة الإسلامية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالنشاط الحقيقي. فالبيع الآجل والسلم والإجارة والمشاركة والمضاربة، وغيرها من الصيغ الإسلامية، جميعها تتضمن التمويل بصورة لا تنفك عن النشاط الحقيقي. وهذا يتفق مع طبيعة التمويل ووظيفته التي سبقت الإشارة إليها. فلما كان التمويل خادمًا وتابعًا للنشاط والمبادلات الحقيقية، كان التمويل في العقود الإسلامية تابعًا للبيوع والعقود الحقيقية. ولهذا ليس في الشريعة الإسلامية عقد يتمحض للتمويل المجرد بقصد الربح؛ لأنَّ هذا ينافي طبيعة التمويل ووظيفته الاقتصادية.

ومن هنا يتضح الأثر الاقتصادي للربا أو القرض بفائدة. فالفائدة الربوية تسمح بفصل التمويل عن النشاط الاقتصادي، فيصبح التمويل نشاطًا ربحيًا دون أن يكون له ارتباط مباشر بالتبادل الحقيقي، حيث يمكن للقرض أن يُولّد عائدًا مقابل التمويل دون أن يكون له صلة مباشرة بنشاط يولد قيمة مضافة. ويترتب على ذلك أن يصبح معدل نمو المديونية أسرع من نمو الاقتصاد الحقيقي، وتُصبح من ثمَّ الفوائد على هذه الديون المتراكمة نزيفًا مستمرًا في الاقتصاد وعبئًا متزايدًا على الدخل؛ أي: أنَّ التمويل يُصبح مقدَّمًا على الرفاه الاقتصادي ولم يعد وسيلة للوصول إليه.

وعائد التمويل يُفترض أن يكون من القيمة المضافة التي يُسهم في تحقيقها من خلال التبادل والتعاملات الحقيقية. ولكن من النمو غير المنضبط للمديونية، يُصبح عائد التمويل أكبر بكثير من نصيبه في القيمة المضافة، وهذا ما يجعل التمويل عاملًا

سلبيًا في النمو الاقتصادي، بدلًا من أن يكون عاملًا إيجابيًا(١).

٢ -كفاءة التمويل الإسلامي:

اختلاف البدلين في البيع هو الذي يسمح بالتكامل بين طرفي العقد ومن ثمَّ تحقيق منافع التبادل. أما القرض فهو لا يُولّد قيمة مضافة بسبب تماثل البدلين في الصفة والكيفية. ولهذا لا يمكن أن تتم مبادلة متماثلين إلا مع التأجيل. فالقرض إذًا هدفه توفير السيولة للمقترض لا أكثر. ولهذا يحتاج المقترض إلى عقد آخر يستطيع من خلاله أن يلبي احتياجاته الحقيقية. وعندما يُطالب المقرض بفائدة مقابل القرض، فهو يبرر ذلك بأنها مقابل المنفعة التي يحصل عليها المقترض بسبب القرض. ولكن منفعة المقترض لا تتم إلا بإبرام عقد بيع تال لعقد القرض، وليس من خلال عقد القرض مجردًا.

وهذا يُبين بوضوح أنَّ القرض وسيلة للبيع، وأنَّ التمويل هدفه تسهيل البيوع والمبادلات الاقتصادية. وإذا كان كذلك فإنَّ الشريعة الإسلامية تشترط تكامل واندماج التمويل الربحي مع البيع؛ ليصبح التمويل محققًا لمصلحة الطرفين في عقد واحد. فلا توجد حاجة لعقدين منفصلين: أحدهما قرض والآخر بيع، بل يتم اندماجهما في عقد واحد (بيع آجل، سلم، إجارة،...). هذا الاندماج يجعل التمويل الإسلامي أكثر كفاءة من التمويل الربوي. كما أنَّه صمام أمان للاقتصاد بألا تنفرط المديونية وتبدأ بالنمو الذاتي الذي يدمر الاقتصاد.

وهذه النتيجة تبين أنَّ توسع القطاع المالي على حساب القطاع الحقيقي مُضرٌّ بالاقتصاد. فالقطاع المالي، القائم على مبادلة النقد بالنقد، لا يعدو أن يكون وسيلة لتملك السلع والخدمات في نهاية المطاف. فإذا توسع هذا القطاع من خلال الفائدة

(١) سامي إبراهيم السويلم. "مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي". (ط١، بيروت، ٢٠١٣م): ٨٤.

وصور الربا المختلفة، كانت النتيجة سلبية على الأداء الاقتصادي. فالتمويل الإسلامي يُحقق الكفاءة من خلال دمج التمويل بالتبادل، فيكون القطاع المالي تابعًا ومسانِدًا للقطاع الحقيقي(١).

تقدير النموذج القياسي ونتائجه

١ -البناء القياسي للنموذج:

يهدف نموذج الدراسة لقياس تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في (المرابحة، التورق، الإيجار التمويلي، المضاربة، المشاركة) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، ومن خلال فحص البيانات نستطيع الحكم على العلاقة بأنها ليست خطية وذلك بمقارنة النماذج المختلفة ثم اختيار النموذج المناسب لتمثيل البيانات، حيث تم اختيار النموذج التكعيبي (Cubic).

$$GDP = c + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2^{\,2} + \beta_3 X_3^{\,3} + \beta_4 X_4^{\,4} + \beta_5 X_5^{\,5} + \varepsilon$$

بحيث:

- X_1: المرابحة.
- X_2: التورق.
- X_3: الإيجار التمويلي.
- X_4: المضاربة.
- X_5: المشاركة.
- GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- β: معاملات الانحدار.
- c: المعامل الثابت.

(١) السويلم، "مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي"، ١٠٢.

● ε: متغيرات عشوائية.

٢ -التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يُستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها، كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب المهمة في عرض البيانات القياسية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الأساليب الوصفية الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة، والجدول التالي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (١)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة	الإجمالي
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٦٧٢٥٩١,٢	٣٨٣٧٤,٠٩	٧٨٣٥٦٩	٦١٠٠٧١,٦	٢٤٢١٣٢٨٥
المرابحة	٥٢١٩٤١,٢	١٩١١٦١,٢	١٠٤٩٥١٦	٣٦٠٠٢٦,٨	١٨٧٨٩٨٨٥
التورق	٥٣٣٧٠٤,٦	١١٨٢٧٠,١	٧٦٨٧٠٥,٤	٣٥٦٨٦٣,٩	١٩٢١٣٣٦٥
الإيجار التمويلي	١٧٧٣٩٥,٨	٣٠٥٤١,٨٨	٢٥٢٠٩٨,٨	١١٢٠٦٦,٧	٦٣٨٦٢٥٠
المضاربة	٢٩٩٦,٥٦	١٣٠٥,٢٥	٦٠٦٦,٠٤	١٥٠٠,٢٢	١٠٧٨٧٦
المشاركة	٢٨٣٤,٩٧	١٣٣٤,٦٢٠	٥٠٨٤,٣٠	١٠٧٧,٣٦٨	١٠٢٠٥٩

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

شكل رقم (١)

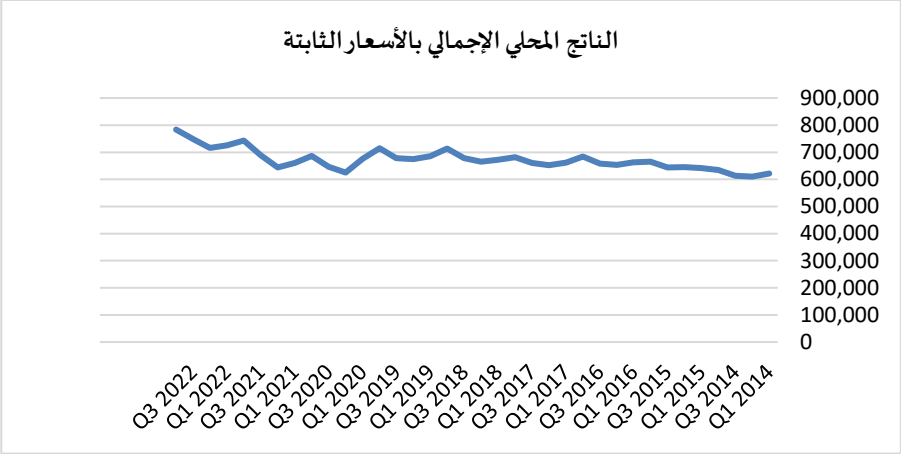

المرابحة.

شكل رقم (٢)

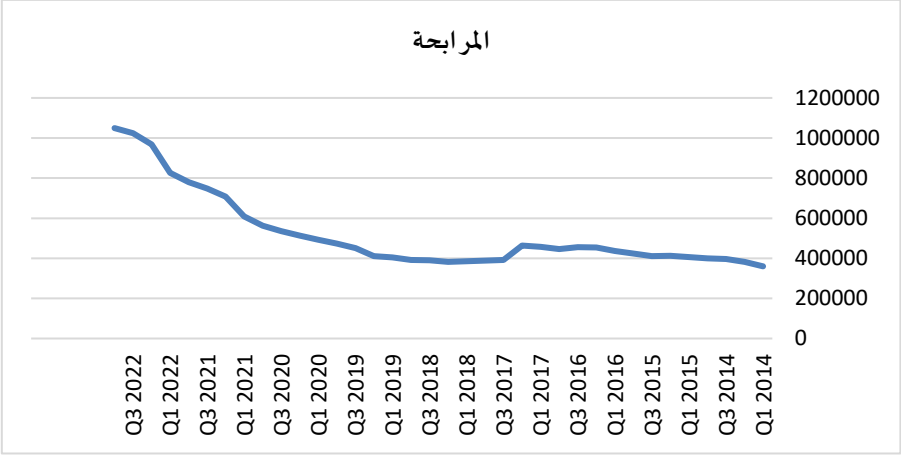

التورق:

شكل رقم (٣)

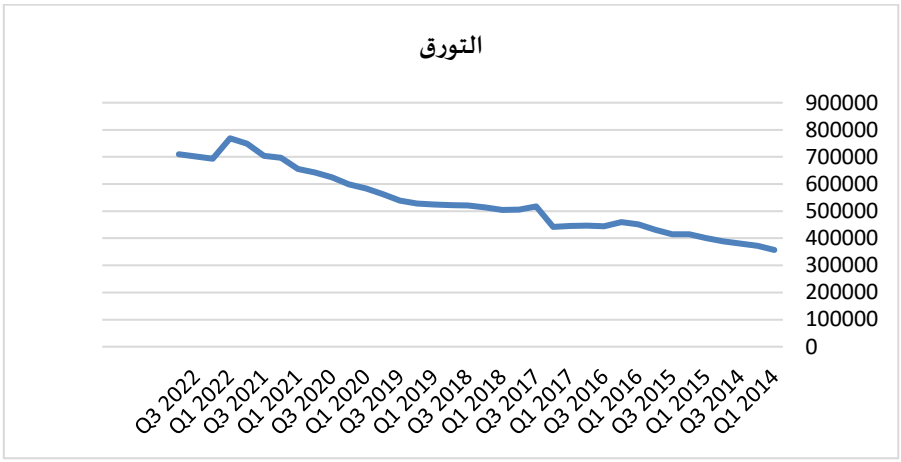

الإيجار التمويلي:

شكل رقم (٤)

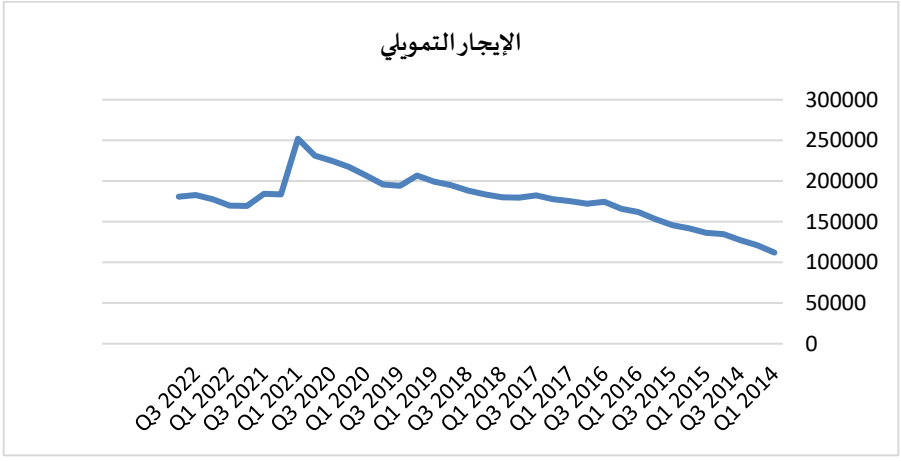

المضاربة:

شكل رقم (٥)

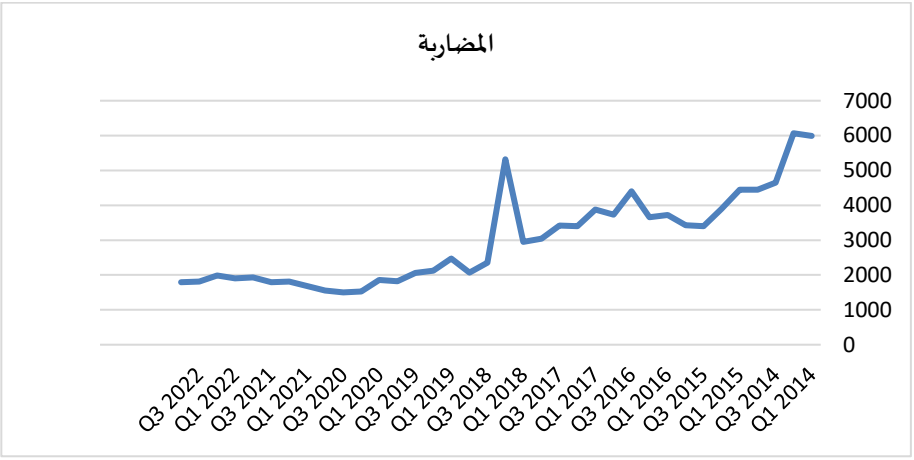

المشاركة:

شكل رقم (٦)

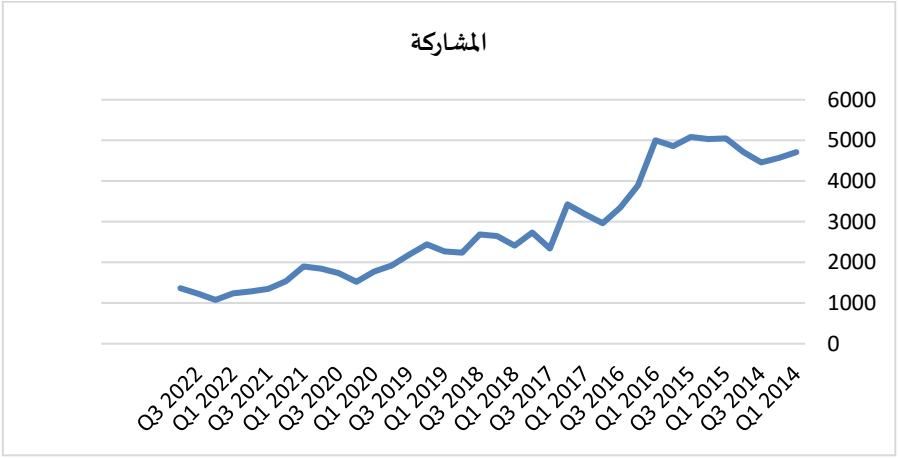

اختبار فرضيات الدراسة:

تُستخدم مصفوفة الارتباط بغرض معرفة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات

المستقلة كل متغير بشكل مستقل، ولمعرفة وجود مشكلة ازدواج خطي، وتتلخص في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

مصفوفة الارتباط الخطي

معامل الارتباط		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	المرابحة	التورق	الإيجار التمويلي	المضاربة	المشاركة
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		١,٠٠٠٠					
المرابحة	R	٠,٧١**	١,٠٠٠٠				
	Prob.	٠,٠٠٠					
التورق	R	٠,٦٩**	٠,٨٢**	١,٠٠٠٠			
	Prob.	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠				
الإيجار التمويلي	R	٠,٣٢	٠,٢٢	٠,٦١**	١,٠٠٠٠		
	Prob.	٠,٠٥١	٠,١٩	٠,٠٠٠			
المضاربة	R	-٠,٥٩**	-٠,٥٥**	-٠,٨٢**	-٠,٧٧**	١,٠٠٠٠	
	Prob.	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠		
المشاركة	R	-٠,٦٤**	-٠,٦٤**	-٠,٨٩**	٠,٧٣**	٠,٧٩**	١,٠٠٠٠
	Prob.	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامية وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

للإجابة على الفرضية الرئيسية تم إيجاد مصفوفة الارتباط التي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع كل متغير بشكل مستقل، وكانت النتائج مفصلة حسب الفرضيات الفرعية كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المرابحة وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يتضح من الجدول رقم (٢) أنَّ القيمة الاحتمالية للمرابحة تساوي (٠,٠٠) وهي معنوية عند ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة طردية متوسطة بين المرابحة وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التورق وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يتضح من الجدول رقم (٢) أنَّ القيمة الاحتمالية للتورق تساوي (٠,٠٠) وهي معنوية عند ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة طردية متوسطة بين التورق وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإيجار التمويلي وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يتضح من الجدول رقم (٢) أنَّ القيمة الاحتمالية الإيجار التمويلي تساوي (٠,٥١) وهي غير معنوية، مما يعني قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم بوجود علاقة طردية متوسطة بين الإيجار التمويلي وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المضاربة وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يتضح من الجدول رقم (٢) أنَّ القيمة الاحتمالية المضاربة تساوي (٠,٠٠) وهي معنوية عند ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة عكسية متوسطة بين المضاربة وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين المشاركة وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يتضح من الجدول رقم (٢) أنَّ القيمة الاحتمالية المشاركة تساوي (٠,٠٠) وهي معنوية عند ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة عكسية متوسطة بين المشاركة وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

لا بدَّ من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك من خلال الاعتماد على الاختبار الأكثر استخدامًا وشيوعًا وهو اختبار جذر الوحدة، والمتمثل في Fisher-ADF، وهذا يهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة للنموذج، حيث قمنا بتطبيق هذا الاختبار على كل متغير بشكل مستقل، وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

اختبار جذر الوحدة

المتغير		عند مستوى I(0) Level	عند مستوى I(1) (1st Difference)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	t-test	-٠,٩٢٨	-٣,٧٤٩
	.Prob	٠,٧٦	٠,٠٠٨
المرابحة	t-test	٣,٩٥٤	-٣,٢٥٥

	.Prob	٠,٩٩٩٩	٠,٠٢٥
التورق	t-test	٠,٥٥٤-	٦,١٦٧-
	.Prob	٠,٨٦	٠,٠٠٠
الإيجار التمويلي	t-test	٢,٣١٠-	٦,٥٢٢-
	.Prob	٠,١٧	٠,٠٠٠
المضاربة	t-test	٢,٦٠٩-	٦,٥٣٤-
	.Prob	٠,١٠	٠,٠٠٠
المشاركة	t-test	١,٠٠٤-	٦,٢٩٣-
	.Prob	٠,٧٤	٠,٠٠٠

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

إنَّ القيم الأولى في الجدول رقم (٣) تُعبر عن القيم الإحصائية (Statistic)، بينما تُعبر القيم الثانية عن قيمة الاحتمال لكل إحصائية.

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو أنَّ النتائج التي تم الوصول إليها بعد تطبيق الاختبار تشير بوضوح إلى وجود جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة من الدرجة الأولى عند مستوى ٥% وقد أثبتت النتائج أنها مستقرة عند الفرق الأول.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

اعتمد الباحث في الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أجل دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ويتضمن الجدول التالي نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة T	القيمة الاحتمالية
المقدار الثابت	٩١٥٧٥٧,٩	٣٨,٣٧٠	٠,٠٠٠
المرابحة	١,٠٠٨-	٣,٦٢٤-	٠,٠٠١
التورق	١,٢٣٣-	٣,٢٦٥-	٠,٠٠٢
الإيجار التمويلي	١,٢٤٠-	٢,٢٤١-	٠,٠٣
المضاربة	١٥,٤٧٨	١,٨٢٧	٠,٠٧
المشاركة	١١٦,٤٩٠-	١٥,٣٢٩-	٠,٠٠٠
معامل التحديد R^2			٠,٩٤١٣
Durbin-Watson			١,٥٨٨
F_ statistic			٩٢,٩٨٢
Prob(F_ statistic)			٠,٠٠٠

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

تقييم الجودة الاحصائية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة والأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بُدَّ من التأكد من صحة النموذج المقدر وكذلك جودة النموذج الاحصائية بشكل عام على النحو الآتي:

معامل التحديد المعدل ومعنوية معاملات الانحدار:

يلاحظ من خلال الجدول (٤) أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغيرات المستقلة (المرابحة،

التورُّق، الإيجار التمويلي، المضاربة، المشاركة)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٩٤١٣) وهي حجم تأثير مرتفع وهذا يعني أنَّ ٠,٩٤١٣% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تعود للمتغيرات المستقلة وفق هذا النموذج، والنسبة المتبقية ٥,٨٧% فتعود إلى متغيرات غير مدرجة في النموذج. وتشير القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) والبالغة (٠,٠٠٠) وهي معنوية، مما يدلل على أن النموذج القياسي المقدر جيد.

مشكلة الارتباط الذاتي

تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وتبين قيمة (Durbin Watson) تقع في المنطقة غير المحددة حسب مقياس (Durbin Watson)، حيث أظهرت قيمة الاختبار المحسوبة ذلك (١,٥٨٨)، مما يعني أننا لم نستطع تحديد وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدم وجودها، لذلك سوف نلجأ للاختبار البديل لاختبار (Durbin Watson) وهو اختبار LM وتوضيح النتيجة في الجدول رقم (٥).

اختبار استقلال بواقي النموذج

ويقصد بذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، ولنتحقق من هذا الشرط، استخدم الباحث اختبار LM-Test، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار LM

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
LM	٣,٦٣٥	٠,٤٥٧

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

يوضح الجدول رقم (٥) أنَّ قيمة الاختبار (٣,٦٣٥) والقيمة الاحتمالية بلغت (٠,٤٥٧) وهي أكبر من (٠,٠٥)، مما يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج استخدم الباحث اختبار Jarque-Bera، والشكل البياني التالي يوضح التوزيع الطبيعي للبواقي:

شكل رقم (٢)

نتائج اختبار Jarque-Bera

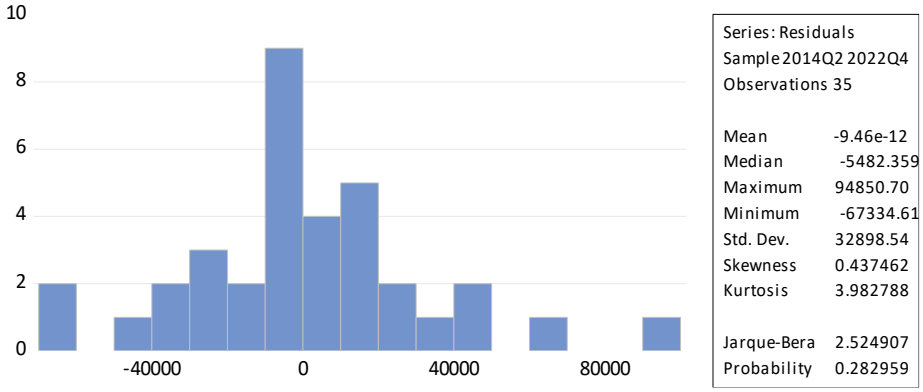

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

يوضح الشكل رقم (٢) أنَّ قيمة الاختبار (٢,٥٢٤) والقيمة الاحتمالية بلغت (٠,٢٨٢) وهي أكبر من (٠,٠٥)، مما يعني أنَّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار تجانس حدود الخطأ (التباين)

لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج استخدم الباحث اختبار Arch، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار Arch

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
Arch	٠,١٠٤٨	٠,٩٤٨

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

يوضح الجدول رقم (٦) أنَّ قيمة الاختبار (٠,١٠٤٨) والقيمة الاحتمالية بلغت (٠,٩٤٨) وهي أكبر من (٠,٠٥)، وبذلك نستنتج ثبات تباين البواقي.

اختبار التداخل الخطي المتعدد

لاختبار التداخل الخطي المتعدد الناتجة عن تقدير النموذج استخدم الباحث اختبار VIF، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار VIF

المتغير	قيمة الاختبار
المرابحة	٢,٣٣٥
التورق	١,٨٧٢
الإيجار التمويلي	١,٥٥٣
المضاربة	٢,٨٤٨
المشاركة	٢,٧١٥

المصدر: مخرجات برنامج Eviews١٢ استنادًا إلى بيانات البنك المركزي السعودي

يوضح الجدول رقم (٧) قيمة الاختبار لكل متغير بشكل مستقل، ويتضح أنَّ جميع القيم أقل من ٥، مما يعني أنَّه لا توجد مشكلة تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

تفسير نتائج النموذج المقدر

$$GDP = 915757.9 - (1.008 * X_1) - (1.23 * X_2) - (1.24 * X_3) + (15.47 * X_4) - (116.49 * X_5)$$

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمرابحة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

بلغ معامل انحدار المرابحة (١,٠٠٨-)، ومستوى معنوية (٠,٠٠١) وهي أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للمرابحة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهذا يعني أنَّ زيادة المرابحة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بقيمة ١,٠٠٨ مليون ريال في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتورق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

بلغ معامل انحدار التورُّق (١,٢٣٣-)، ومستوى معنوية (٠,٠٠٢) وهي أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للتورق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهذا يعني أنَّ زيادة التورق بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بقيمة ١,٢٣٣ مليون ريال في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإيجار التمويلي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

بلغ معامل انحدار الإيجار التمويلي (١,٢٤٠-)، ومستوى معنوية (٠,٠٣) وهي أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة

بوجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للإيجار التمويلي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهذا يعني أنَّ زيادة الإيجار التمويلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بقيمة ١,٢٤٠ مليون ريال في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.1$) للمضاربة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

بلغ معامل انحدار المضاربة (١٥,٤٧٨)، ومستوى معنوية (٠,٠٧) وهي أقل من ١٠%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية للمضاربة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهذا يعني أنَّ زيادة المضاربة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بقيمة ١٥,٤٧٨ مليون ريال في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢).

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للمشاركة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

بلغ معامل انحدار المشاركة (١١٦,٤٩٠-)، ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للمشاركة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهذا يعني أنَّ زيادة المشاركة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بقيمة ١١٦,٤٩٠ مليون ريال في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢).

الخاتمة

في ضوء تحليل النموذج القياسي، واختبار فرضياته سيتم سرد لأهم النتائج التطبيقية؛ وذلك للإجابة عن التساؤلات المطروحة لهذا البحث مع تناول لأهم النتائج التي توصَّل إليها، ثم من خلال هذه النتائج تكون توصيات البحث.

النتائج:

١-أهم النتائج التطبيقية التي توصَّل إليها البحث:

٢-أوضحت النتائج أنه يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للمرابحة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

٣-أوضحت النتائج أنه يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للتورُّق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

٤-أوضحت النتائج أنه يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للإيجار التمويلي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

٥-أوضحت النتائج أنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية للمضاربة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

٦-أوضحت النتائج أنه يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية للمشاركة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

٧-من خلال نتائج التحليل يتضح بأنَّ صيغة المشاركة هي الأعلى تأثيرًا على الناتج المحلي الإجمالي وذلك بعد تثبيت جميع المتغيرات الأخرى، وأنَّ زيادة وحدة واحدة من صيغة المشاركة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١١٦,٤٩٠

مليون ريال، وتليها صيغة المضاربة إذ أنَّ زيادة وحدة واحدة من صيغة المضاربة تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بقدار ١٥,٤٧٨ مليون ريال. ثم صيغة الإيجار التمويلي إذ أنَّ زيادة وحدة واحدة من صيغة الإيجار التمويلي تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بقدار ١,٢٤٠ مليون ريال.

٨-من خلال نتائج التحليل الوصفي للبيانات اتضح أنَّ تدفق التمويل يتركز على صيغة التورُّق، حيث بلغ إجمالي التدفقات بهذه الصيغة ١٩,٢١٣,٣٦٥ مليون ريال. تليها صيغة المرابحة حيث بلغ إجمالي التدفقات بهذه الصيغة ١٨,٧٨٩,٨٨٥ مليون ريال. ثم صيغة الإيجار التمويلي حيث بلغ إجمالي التدفقات بهذه الصيغة ٦,٣٨٦,٢٥٠ مليون ريال.

٩-من خلال النتائج السابقة يتضح بأنَّ أكثر تدفقات التمويل بصيغ التمويل الإسلامية تتركز حول التوُّرق والمرابحة والإيجار التمويلي، بينما هذه الصيغ لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي. وقد يُعزى سبب ذلك إلى رؤية المصرف التجارية، ورغبته في تحقيق أعلى قدر من الأرباح، واستخدام التمويلات الأقل مخاطرة.

١٠-صيغة المضاربة جاءت من بين أقل التدفقات الائتمانية، بينما أظهرت نتائج النموذج القياسي بأنها الوحيدة التي لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وقد يُعزى سبب قلة التدفقات من قبل المصارف بهذه الصيغة إلى عدة عوامل، أهمها اشتمال هذه الصيغة على معدل مرتفع من المخاطر.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، فيقترح الباحث التوصيات الآتية:

١-تحويل بعض صيغ التمويلات الربوية إلى إسلامية قد يؤدي ذلك إلى إجازتها الشرعية من جانب، ولكن من جانب آخر قد تتكبل هذه الصيغ العديد من المخاطر العالية والتأثيرات السلبية على النشاط الاقتصادي، وإذ تُوصي هذه الدراسة الباحثين إلى ابتكار صيغ تمويل إسلامية جديدة ومستقلة من حيث التأصيل والمنهج عما هو واقع حاليًا.

٢-إجراء دراسات مفصَّلة حول المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية الحالية، وتقديم الحلول الممكنة؛ من أجل تفعيل الائتمان المصرفي بهذه الصيغ بجودة عالية ووفق النسب المطلوبة لكل صيغة بناءً على هذه الدراسات.

٣-على البنك المركزي الاستثمار في تنمية البنية اللازمة لإجراء التجارب والبحث العلمي وتطور دراسات تحليل الائتمان المصرفي وتطوير آليات الإنذار المبكر للمخاطر الائتمانية من حيث الصيغ الإسلامية.

٤-يجب على كل مصرف رسم سياسة ائتمانية واضحة وتطبيق مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي، والتكييف الشرعي للتطورات المصرفية العالمية والمحلية؛ لتتناسب مع التشريعات المصرفية.

٥-توصي الدراسة كل القائمين بأمر اقتصاد المملكة العربية السعودية بتسخير كل الإمكانيات المتاحة من أجل تطوير وتوضيح أهمية التمويل الإسلامي؛ ذلك لأن الناتج المحلي الإجمالي يتقدم بتقدم هذه الصيغ التمويلية ويتأخر بتأخرها.

٦-ضرورة تبني البنك المركزي لاستراتيجيات تتعلق بسياسات الائتمان التي تهدف إلى ضرورة تقليل المخاطر في الائتمان والخروج من الدائرة الضيقة للائتمان وحث البنوك التقليدية أن تنتهج سياسيات جدية في الائتمان عن طريق المشاركة في المشاريع والإشراف على إدارتها.

٧-التأكد من خبرة العميل وضرورة تطابقها مع النشاط الممول للعميل، وذلك في جميع مراحل عملية الائتمان، خاصة في بعض الصيغ كالمشاركة والمضاربة.

٨-توصي الدراسة الاستفادة من المؤتمرات العالمية المتخصصة في صيغ التمويل المبتكرة كمؤتمر صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي بالأردن، ومؤتمر التمويل الإسلامي – أدوات مبتكرة في الشارقة، وإجراء دراسات معمقة حول الصيغ المقترحة، كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من هذه المؤتمرات لما فيها من الفائدة الكبيرة للمصرفية الإسلامية.

فهرس المصادر والمراجع

الباشا، إبراهيم علي جماع وأحمد، محمد سر الختم. "أثر صيغ التمويل الإسلامي على أداء الاقتصاد السوداني" في الفترة ١٩٩٤م – ٢٠١٣م، (رسالة دكتوراه. أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٦م).

بريشي، عبد الكريم، وبلوافي، محمد. "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨ باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية مج٢١، ع٢*، (٢٠٢٠م): ٤٥٣ – ٤٧٠.

سلام، أسامة عزمي. "أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي دليل من الاقتصاد السعودي". *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية*، مج٢٠، ع١، (٢٠١٩م): ٢٣٧ – ٢٤٨.

السويلم، سامي إبراهيم. "مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي". (ط١، بيروت، ٢٠١٣م).

شاهين، علي عبد الله أحمد. "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، دراسة تحليلية تطبيقية". (٢٠١٠م).

الشبيلي، يوسف بن عبدالله بن صالح. "التأجير التمويلي: دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي". *مجلة الجمعية الفقهية السعودية ع١١*، (٢٠١١م): ١٣٥ – ٢٣٨.

شمعون، أحمد محمد سلامة. "قياس أثر الائتمان المصرفي في الأنشطة الإنشائية والصناعية والتجارية على النمو الاقتصادي السعودي: دراسة تطبيقية". *مجلة عجمان للدراسات والبحوث مج٢١، ع١*، (٢٠٢٢م): ١ – ٢٣.

الصالحي، صالح، وبن عمار، نوال. "الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة: دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري". *مجلة الباحث ع٢*، (٢٠٠٣م): ٥٠

- ٥٨.

العجران، نوف بنت فراج. "أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية". *دراسات اقتصادية مج١٥، ع١*، (٢٠٠٩م): ٩٥-١٠٠.

العصيمي، محمود حمدان، وبا مخرمة، أحمد سعيد. "المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي". (ط٢ جدة، مطابع الصالح، ٢٠٠٦م).

عمر، محمد عبد الحليم. (٢٠٠٢م). "أزمة الائتمان المصرفي: رؤية إسلامية". سلسلة المنتدى الاقتصادي - اللقاء السابع والثامن: الائتمان المصرفي والقروض المصرفية والحل، القاهرة: مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، ٨٧ - ١١١.

الفخري، سيف هشام صباح. "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية". (رسالة ماجستير، حلب: جامعة حلب، ٢٠٠٩م).

آل فريان، عبدالملك صالح. "أحكام التمويل المصرفي المشترك". (ط١، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ٢٠١٤م).

الماحي، الشاذلي إبراهيم حامد، وبوب، عصام الدين عبد الوهاب. "أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٥م". (رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين، ٢٠١٧م).

هدى زمولي وآخرون. "مكانة البنوك وتغيير دورها في ظل تطور الأنظمة المالية والمصرفية". *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال* مج٤ العدد٢، (٢٠٢١م).

هيئة التحرير. "القطاع المصرفي السعودي ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي". *مجلة اتحاد المصارف العربية ع٤٣١*، (٢٠١٦م): ١٨ - ٢٤.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. "المعايير الشرعية". البحرين، (٢٠١٤م).

يوسف، أكرم علي محمد. "تأصيل المضاربة المصرفية". *مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا* ع٦ ، (٢٠١٧م): ٩١ – ١٤٤.

bibliography

Pasha, Ibrahim Ali Jama' and Ahmed, Muhammad Sir al-Khatem. "The Impact of Islamic Finance Formulas on the Performance of the Sudanese Economy" (In Arabic), 1994-2013, (PhD thesis. Omdurman: Omdurman Islamic University, 2016).

Berrishi, Abdelkarim, and Belwafi, Mohamed. "The Impact of Islamic Bank Finance on Economic Growth in Sudan during the Period 1991-2018 Using the Autoregressive Methodology of Slowed Distributed Time Gaps (ARDL)" (In Arabic), *Journal of Social Sciences and Humanities*, Volume 21, Volume 2, (2020): 453-470.

Salam, Osama Azmi. "The Impact of Bank Credit on GDP: Evidence from the Saudi Economy" (In Arabic). *Scientific Journal of King Faisal University - Humanities and Administrative Sciences*, Volume 20, Volume 1, (2019): 237-248.

Al-Suwailem, Sami Ibrahim. "Introduction to Islamic Finance Assets" (In Arabic). (1st Edition, Beirut, 2013).

Shaheen, Ali Abdullah Ahmed. "A Practical Approach to Measuring Bank Credit Risks in Commercial Banks in Palestine, An Applied Analytical Study" (In Arabic). (2010).

Al-Shubaily, Yusuf bin Abdullah bin Saleh. "Financial Leasing: A Jurisprudential Study Compared to the Financial Lease Scheme Project" (In Arabic). *Journal of the Saudi Jurisprudence Society*, vol. 11, (2011): 135-238.

Chamoun, Ahmed Muhammad Salama. "Measuring the Impact of Bank Credit in Construction, Industrial and Commercial Activities on Saudi Economic Growth: An Applied Study" (In Arabic). *Ajman Journal for Studies and Research*, Volume 21, Volume 1, (2022): 1-23.

Salhi, Saleh, and Ben Ammar, Nawal. "Financing Formulas and their Accounting Treatment in Participating Banks: An Applied Study at Al Baraka Bank of Algeria" (In Arabic). *Al-Bāḥith Journal*, vol. 2, (2003): 50-58.

Al-Ajran, Nouf bint Farraj. "The Impact of Bank Credit on Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Study" (In

Arabic). *Economic Studies* Volume 8, Volume 15, (2009): 95-100.

Al-Osaimi, Mahmoud Hamdan, and Ba Mukhrama, Ahmed Saeed. "Assistant in Macroeconomic Principles" (In Arabic). (2nd Edition, Jeddah, Al-Saleh Press, 2006).

Omar, Mohamed Abdel Halim. (2002). "The Bank Credit Crisis: An Islamic Vision" (In Arabic). *Economic Forum Series* - Seventh and Eighth Meeting: Bank Credit, Bank Loans and the Solution, Cairo: Saleh Abdullah Kamel Center for Islamic Economics - Al-Azhar University, 87-111.

Honorary, Saif Hisham Sabah. "Bank Credit and the Role of Credit Expansion in Banking Crises" (In Arabic). (Master's Thesis, Aleppo: Aleppo University, 2009).

Al Faryan, Abdulmalik Saleh. "Rulings of Syndicated Bank Financing" (In Arabic). (1st Edition, Riyadh: Dar Kunooz of Seville, 2014).

Al-Mahi, Al-Shazly Ibrahim Hamed, and Bob, Essam El-Din Abdel Wahab. "The Impact of Bank Credit on Economic Activity in Sudan with Focus on GDP for the Period 1999-2015" (In Arabic). (Unpublished PhD thesis, Khartoum: Al-Neelain University, 2017).

Hoda Zamouli et al. "The status of banks and changing their role in light of the development of financial and banking systems. " (In Arabic). *Journal of Studies in Economics and Business Administration*, Volume 4, Issue 2, (2021).

Editorial Board. "The Saudi banking sector is a key pillar of the Arab banking sector. " (In Arabic). *Journal of the Union of Arab Banks*, p. 431, (2016): 18-24.

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). "Sharia standards" (In Arabic). Bahrain, (2014).

Yusuf, Akram Ali Muhammad. "Originating the Bank Mudārabah" (In Arabic). *Journal of Delta College of Science and Technology*, vol. 6, (2017): 91-144.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The contents

No.	Researches	page
1-	**Science of Fundamentals of Islamic Jurisprudence and Artificial Intelligence - Synergy and Influence -** Dr. Yusuf bin Hilal bin Haleel Al-Suhaymi	11
2-	**The principle of adherence to the Arabic language in judicial procedures - Original Study in the Kingdom of Saudi Arabia Law -** Prof. Haitham Hamed Almasarweh	53
3-	**Factors Affecting the Realization of the Seller's Obligation to Transfer the Commercial Shop Ownership and Its Delivery to the Buyer - A Comparative Study -** Dr. Hasan bin Ghazi bin Najem Al-rhaili	103
4-	**Custom and Its Impact on the Law of Personal Status - An Applied Originating Study of the Saudi Law -** Dr. Mashael Nughimesh Gazi Al-harbi	157
5-	**Compensation for the loss of benefit in Islamic jurisprudence A jurisprudential study compared to the Saudi system and judiciary** Dr. Mohammed saleh Mohammed Alaiyed	209
6-	**The Competitiveness of the National Economy An Original Applied Study on the Saudi Economy (2015 AD - 2022 AD -** Dr. Abdalqader Ahmed Baker Al Bakery	305
7-	**The Impact of Bank Credit of the Islamic Instruments of Financing on the GDP of the Kingdom of Saudi Arabia - Econometric Study of the Period Between 2014 – 2022 -** Dr. Fahad bin Mohammed Bakr Abed	367
8-	**The role of the Saudi Industrial Development Fund in achieving industrial transformation within the framework of the Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030** Dr. Waleed bin Menwer Hamad Althabi	411
9-	**Objectives of Family System in Islam** Dr. Fahad Mohammed Abdullah Al-Khowaiter	467
10-	**Using The Holy Qur'an Quotes in Dawa Speech (Abi Bakr Al Sedddiq Speech as a model) - An inductive analytical study -** Dr. Hind Ali Abdullah Almousa	519

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. ʿAbdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. ʿAbdullāh bin ʿAbd al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al- Muzaini
Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

Dr. Ḥamdān ibn Lāfī al-‘Anazī
Associate Professor of Exegesis and Quranic Sciences at Northern Border University

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

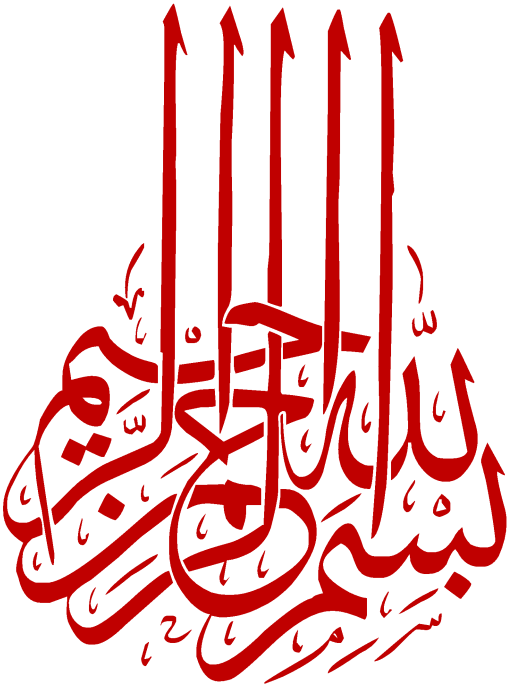
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Lssue (208) - Volume (4) - Year (58) - March 2024

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

JOURNAL OF THE ISLAMIC UNIVERSITY OF SHARIA SCIENCES

A PERIODICAL, PEER-REVIEWED SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (208) - Volume (4) - Year (58) - March 2024